

## إعادة

## إعادة التفكير في دور الدولة والأسواق

روجر بوتيل  
Roger Bootle

ميلتون فريدمان، هو القوة الدافعة، والذي حاج بأن الأسواق كانت تتمتع بالرشد والفعالية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحكومات، لم تكن تتمتع بالكفاءة وكانت غالباً غير رشيدة. فضلاً عن ذلك، فإنها لم تكن دائماً تعمل للمصلحة العامة، كما كان يمكن أن تقع فريسة للفساد أو أسيرة لمصلحة جماعة ما.

وربما كان أوضح تعبير عن هذا التغيير في وجهة النظر هو انقلاب فريدمان على التفسير الكينزي للكساد الكبير. فقد كان رأى كينز هو أن الكساد العظيم أظهر عيباً في الرأسمالية ونشأ الكساد عن انهيار الثقة لدى المستثمرين، وتفاعل ذلك مع خصوصيات الاقتصاد النقدي.

ما هو تفسير فريدمان؟ فشل السياسة. لقد ارتكب الاحتياطي الفيدرالي أخطاءً غفيرة – كان أهمها هو السماح بتقلص عرض النقود. وبدون هذا، كان ما سيحدث هو مجرد تباطؤ عادي وليس كساداً، هذا بغض النظر عن أن يكون كساداً كبيراً.

وقد وجدت فلسفة فريدمان تنفيذاً عملياً في سياسات رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان، ورئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر التي يبدو أنها كانت ترفض كافة تسويات ما بعد الحرب. وكانت هذه السياسة ترى الرقابة المناسبة على النقود، والتي تم قبولها على أساس انتمائها إلى المجال العام (على الرغم من أن بعض الأحرار اليقظين يجادلون حتى في هذا)، لا بد أن توفر الاستقرار على المستوى الكلي، والمنافسة، وتحرير النظم، والخصخصة وأن الضرائب المنخفضة لا بد أن توفر على المستوى الجزئي.

ومن منظور الانهيار المالي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، فإن كثيراً من نواحي اليقين البسيطة بشأن أسس الأسواق الحرة تبدو الآن ساذجة إلى حد العيب. وربما يكون قد تم الإفراط في الاعتماد على آراء كينز ويعد ذلك تبين أنه تمثال من الجص لقديم. ولكن لا ريب أنه من الواضح الآن أن نفس الشيء يصدق على فريدمان.

### الفهم الصحيح لآراء كينز

ما الذي تنبئنا به الأحداث الأخيرة عن الأسواق ودور الحكومة؟ أعتقد أنها تعيد تأكيد الدروس التي استخلصها الكينزيون الأوائل من تجربة الكساد في الثلاثينيات. والأمور الأكثر أهمية، هو أنها تؤكد على الاختلاف بين الأسواق المالية، وإنه لا يمكن تركها وشأنها إلا على حساب هلاكنا. ويتطلب الأمر توجيه سياسة الحكومة إلى منع التطرف في كلا الاتجاهين وتحقيق الاستقرار في النظام المالي وفي الاقتصاد.

وهناك أيضاً مشكلة خطيرة تواجه الرأسمالية تتمثل في سلوكيات المديرين

أن الاقتصاديين قد اعتادوا على الصدمات. فعندما سقط سور حائط برلين، لم يكن هناك سوى اليسير مما هو معروف عن كيفية تحقيق التحول من دولة شمولية ذات اقتصاد مخطط مركزي إلى مجتمع ديمقراطي يتبع اقتصاد السوق. وفي السنوات التالية لذلك، نشأ جانب جديد تماماً للموضوع – وتشكلت مثيرات مهنية باهرة كثير.

ويحتاج الأمر الآن إلى أعمال مماثلة من إعادة الاختراع، في ضوء الاضطراب الحالي في الأسواق المالية. ولا يتعلق الأمر بأن أشخاصاً كثيرين في الغرب – ونأمل ألا يكون كثيرون من الاقتصاديين – يأملون في التحول إلى التخطيط المركزي والملكية العامة المسهبة لمنشآت الأعمال، بل أن الحدود بين الحكومة والأسواق عادت إلى بوتقة الانصهار.

وبعبارة أخرى، فإننا كنا هنا من قبل، ولكن هذا يجعل الأمر أكثر إثارة للانزعاج. لقد أدت أحداث الثلاثينيات إلى ثورة في الاقتصاد – ولكن ذلك لم يكن قبل أن تبشر بفترة من الثورة السياسية التي أدت إلى حالة من البؤس البشري الذي لا يمكن وصفه.

### الدروس المستفادة

من المستحيل تقديم ملخص لدروس الثلاثينيات، يمكن أن يكون محل رضاه كل شخص. إلا أن هذه هي محاولتي في تقديم خلاصة. فأولاً، يمكن للاقتصادات أن تتوقف في حالة كساد، لا تجد منها القوى الفاعلة فرادى مهرباً سواء أكانوا أشخاصاً أم شركات. والدولة هي الوكيل الوحيد في المجتمع الذي يتمتع بالقدرة على العمل للمصلحة الجماعية على نطاق كافٍ. هذا فضلاً عن أن هذا هو واجبها – أو محاولة منع الكساد، ثم الخروج منه إذا ما حدث.

ثانياً، هناك اختلافات بين الأسواق المالية. وارتفاع درجة عدم اليقين والآفاق الزمنية الطويلة تجعل الأسواق خاضعة لتأرجحات جامحة في المشاعر وفي سلوك القطيع. ونظراً لأهمية الأسواق المالية للنشاط الاقتصادي الحقيقي، فإنه لا يمكن تركها لتعمل وفق رغبتها. بل إن الأمر يستدعي التدخل والإدارة والتنظيم وفرض القيود.

### الثورة والثورة المضادة:

سيطرت آراء كينز عن العلاقات الكلية بين الأسواق والحكومة في معظم الدول الغربية طوال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينيات. ولكنها واجهت عندئذ ثورة مضادة أدت إلى انقلابها. وفي عالم الفكر كان

# رسم الحدود

ولكن من الذى ينبغي أن يتحمل مسؤولية هذه الإدارة الكلية؟ بالتأكيد، ليس القطاع الخاص. فهذا فشل للحكومة- لوزارات الخزانة والبنوك المركزية- التى خدعت نفسها، إلى جانب الآخرين، وتمرغت فى نعيم رخاء وهمى تمت إقامته على الرمال.

## لا تحاول إصلاح ما ليس مكسورا

إن الخطر الأشد فى كل هذا الآن هو أننا سنخرج بالوليد وهو مازال مبللا بمياه الحمام. إذ أنه بعيدا عن عالم المال، لم تكشف هذه الأزمة عن إخفاق شامل للرأسمالية- على الرغم من أن الرأسمالية تمر بأزمة نتيجة لها. فالاقتصادات الغربية فى معظمها، المشروع المعتاد لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، تضى

## «لم يكن الخطأ فى سوء التنظيم فى سوق بعينها، بل فى سوء إدارة الاقتصاد بأسره»

فى طريقها بشكل جيد. والدرس الوحيد المستفاد لهذا الجزء من الاقتصاد من هذه الأحداث هو أهمية مشكلة الوكالة. والتحدى الجاد، هو ترويض المديرين التنفيذيين الجشعين وجعل الشركات تسلك وفقا لمصالح مساهميهيها، ولا بأس بمصالح المجتمع ككل. والآن وقد ظهر أن كافة عصابات المديرين التنفيذيين لم تكن تتسم بالجشع فحسب، بل أيضا بعدم الكفاءة، فإن الأحداث الأخيرة تعرض للخطر الدعم الشعبى للرأسمالية ذاتها.

والخطر الأعظم الذى أخشاه هو أن يؤدى الإحساس بالاشمئزاز وخيبة الأمل بعد أحداث ٢٠٠٧-٢٠٠٩ إلى انتشار التحرر من أوهام الأسواق عامة، فى الوقت الذى نحتاج إلى قيام كثير منها بما تصلح له لتحفيز وتشجيع أفضل استخدام للموارد النادرة، وخاصة حاليا فى ميادين حماية البيئة، وتغير المناخ، واستخدام الطرق.

إننا نحتاج الآن إلى إصلاح الأسواق المالية، وهو ما يعنى بطرق متنوعة، زيادة أكبر فى دور الحكومة. إلا أننا لا نحتاج إلى حكومة أكبر. بل، أننا باستثناء ما يتعلق بسلطات المديرين التنفيذيين فى الشركات، لا نحتاج إلى أكثر من إصلاح اقتصاد السوق بصفة عامة. ■

روجر بوتيل يعمل عضوا منتدبا للإدارة فى شركة كابتال إيكونوميكس للاستشارات التى يوجد مقرها فى لندن. ومن المنتظر أن يظهر كتابه «المشكلة مع الأسواق» فى شهر سبتمبر ٢٠٠٩، وهو من إصدار نيكولاس بريلى.

التنفيذيين فى الشركات - وهو أمر كان معروفا تماما، تقريبا منذ بداية النظام الرأسمالى. إذا أن النظرية الرأسمالية تنصب فى جوهرها على سلوكيات المصلحة الذاتية التى تحقق المصلحة المشتركة. ومع ذلك، فإن أصحاب الشركات بصفة عامة، لا يقومون بإدارتها ولكن يتولى إدارتها مديرون موظفون، يتمتعون بسلطات ضخمة فى إدارة الأمور اليومية. ويعرف هذا فى الأدبيات الاقتصادية باسم «مشكلة الوكالة». وفى الجهاز المصرفى، وعلى الرغم من أن الأجر المدفوع ليست هى السبب الجذرى فى الأزمة، فإن المستويات غير العادية للأجور والمرتبات وهياكلها، لعبا دورا مساندا رئيسيا - فى تشجيع تحمل المخاطرة التى أدت إلى زعزعة استقرار النظام.

## حكومة أفضل، لا أكبر

لم تكن هذه الأزمة مجرد فشل لنظام السوق. فقد لعب فشل الحكومة دورا كبيرا أيضا. ففى نهاية المطاف، فإنك إذا قبلت أن الحكومة ينبغي أن تتحمل مسؤولية دعم النظام الاقتصادى لكى تدفع عنه الكساد، بما فى ذلك التوسع فى استخدام المالية العامة، فإنك لابد أن تتوقع قيام الحكومة بتعزيز سلطاتها لعمل ذلك والمحافظة عليها.

ومع ذلك فإن هذا يعنى الحصول على موارد مالية ضخمة. ومما يثير الانزعاج رؤية أن كثيرا من الحكومات الغربية تحجم عن تقديم هذا الدعم على نطاق واسع لقلقها من أن يصل ذلك إلى حد تخشى معه الأسواق من الإعسار السىادى. إلا أن السبب فى هذا يرجع إلى إسراف الحكومات فيما مضى فى الاقتراض، وتركها لنسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى تصل إلى هذه المستويات المرتفعة. والمفارقة أن استعداد الدولة للقيام بدورها الحيوى فى الحماية من الكساد، يتطلب منها عادة أن تخفض لأدنى حد احتياجاتها للنقود من الأسواق، وأن تبقى على انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى. وقد أخفقت معظم البلاد الغربية تقريبا بشكل واضح فى القيام بذلك.

كما أنه فى خضم المطالبة بقدر أكبر من التنظيم، فإن علينا أن نعترف بأن الأسواق فى الواقع مثقلة بالتنظيمات. ولكن الأمر هو أنها كانت سيئة التنظيم. والرمد على الأزمة لا يكمن فى زيادة التنظيم، ولكن فى التنظيم الأفضل.

أما ما هو أكثر، فهو أن الموضوع كان يتعلق بالتنظيم الجزئى بدرجة أقل ويتعلق بدرجة أكبر بالإشراف الكلى. ولم يكن الخطأ نتيجة لسوء التنظيم لسوق معين ولكن كان بسبب سوء إدارة الاقتصاد بأسره- الاعتماد المفرط على الائتمان، والتغاضى عن، بل حتى قبول وتبنى فقاعة عقارات الإسكان؛ وفى حالة عديد من البلدان منها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأسبانيا وكثير من دول أوروبا الشرقية، كان الأمر يتعلق بالإفراط فى الاعتماد على الأموال الخارجية التى مكنت تلك البلدان من الاستمرار فى تحمل حالات عجز ضخمة فى الحساب الجارى.